معوقات البحث العلمي في العلوم الاجتماعية في المجال الأمني

د.جواني سعاد
جامعة سكيكدة

ملخص:

ومن المعروف للعاملين في مجال البحوث الميدانية الاجتماعية، أن أفضل خطط البحث وأكثرها تعقيدا تصطدم بالصعوبات ومشاكل كثيرة، غير متوقعة أثناء جمع المادة العلمية وأثناء تحليلها، بصرف النظر عن مدى العناية التي يبذلها الباحث في البداية عند تصميم بحثه، فإن البحث عادة يتم تشكيله أثناء القيام به، حيث أن الصيغة النهائية للبحث، تكون حصيلة مئات من القرارات التي يتخذها الباحث أثناء تنفيذ بحثه. ومع هذا لا نجد في مراجع مناهج البحث العلمي الاجتماعي المعترف بها شيئا عن العمليات والطرق والأساليب التي تساعد على اتخاذ مثل هذه القرارات، والتي تساعد بدورها على مواجهة الصعوبات والمشاكل التي تنجم عن التنفيذ العملي والفعلي للبحث في العلوم الاجتماعية في المجال الأمني.

Résumé

Et il est connu pour les employés dans le domaine des recherches sociales sur terrain que les meilleurs et plus complexes plans de recherches se heurtent à beaucoup de difficultés et problèmes impensables lors de l'assemblage de la matière scientifique et aussi lors de son analyse sans prendre en compte l'assistance dont fait preuve le chercheur au début lors de la conception de son projet de recherche car le projet de recherche est souvent structuré lors de sa réalisation puisque la formulation définitive du projet est le produit d'un ensemble de décisions que prend en compte le chercheur lors de l'exécution du projet de recherche. Et malgré cela on ne trouve pas dans les ouvrages reconnus de la recherche scientifique sociale une chose sur les actions, techniques et styles qui aident à prendre ces décisions et qui à leurs tours aideraient à affronter les difficultés et problèmes dus à l'exécution pratique du projet de recherche dans le domaine sécuritaire.

تمهيد

إن المشكلات التي يرصدها الباحث كجزء من الصعوبات التي ظهرت خلال تنفيذ البحث، وتحديد كيفية مواجهتها وأسلوب التغلب عليها في إطار التفكير التحليلي وهو المنهج المنطقي للكشف عن وسائل وطرق منهجية جديدة لم يسبق للباحث أن عرفها من قبل والتي تكمن فيها إمكانات تطور مناهج البحث العلمي في العلوم الاجتماعية، لذلك فالأمانة العلمية تعرض على الباحث أن يثبت في تقرير بحثه صعوبات أو جوانب ضعف في منهج وإجراءات البحث تم اكتشافها أثناء التنفيذ وذلك لان المشكلات الحقيقية التي تطرح بصدد المناهج العلمية في العلوم الاجتماعية هي تلك المشكلات التي يرصدها الباحث كجزء من لصعوبات المعرفية التي تظهر خلال تنفيذ البحث نفسه.

ومن أهم الصعوبات والمشكلات التي تواجه الباحث في العلوم الاجتماعية أثناء تنفيذ البحوث الميدانية في المجالات الأمنية:

1. صعوبات متصلة بالنظم الإدارية.
2. صعوبات متصلة بالإحصاءات الجنائية.
3. صعوبات متصلة بجمع البيانات.
4. صعوبات متصلة بتحليل البيانات.

أولا: صعوبات متصلة بالنظم الإدارية:

إن الكثير من المعلومات والبيانات المحتفظ بها في ملفات وسجلات أجهزة العدالة الجنائية (أنشطة، محاكم، سجون) هامة وضرورية للبحوث الميدانية الخاصة بالعلوم الاجتماعية في المجالات الأمنية.

إلا أنه في أحيان كثيرة تحبس هذه المعلومات والبيانات عن الباحثين تحت ذرائع عديدة منها سرية البيانات أو حساسية المعلومات وما إلى ذلك من ذرائع مختلفة وبالتالي تحرم البحوث الميدانية من مصادر كثيرة والتي تحتوي على معلومات مهمة، وللتغلب على هذه الصعوبات التي تثير عددا من القضايا المختلفة والمتعلقة بطرق تأمين المعلومات الأمنية ومنع إساءة استخدامها لابد من إذن مسبق للحصول عليها وذلك بإقناع المسؤولين لضمان سرية هذه المعلومات وما استخدامها إلا لأغراض البحث العلمي فقط والتي ينتفى فيها التعريف بالحالات الفردية وإنما الاهتمام ينصب عند تحليل هذه البيانات والمعلومات على العموميات.

تتجاوز البحوث الميدانية في المجالات الأمنية صبر المسؤولين بالأجهزة الأمنية وأجهزة العدالة الجنائية، فهؤلاء المسؤولون يضيقون درعا بالدقة المنشودة والتكلفة المطلوبة وطول المدة التي تتطلبها الدقة بالبحوث الميدانية أو يطالبون بسرعة توحيد البيانات والمعلومات التي تغنيهم على مواجهة المشاكل الملحة والعاجلة بصورة قد تؤدي إلى إجراء بحث ميداني إلى التهاون في حجم وكيفية اختيار العينة والشروع في صياغة أدوات جميع البيانات واستخدامها في جميع البيانات بالشكل الصحيح والتجاوز في التعميم غير المبرر عن العينة إلى مجتمع البحث أو الدراسة وغير ذلك من التساؤلات المنهجية ولتلبية احتياجات المسؤولين بالأجهزة الأمنية لحل مشكلات محددة في المجال الأمني ورغبة في الدراسة العلمية للعمليات والطرق المستخدمة في مجالات العمل لزيادة فاعليتها والكشف عن طرق جديدة أكثر ملائمة يمكن استخدامها في البحوث الإجرائية غير قابلة للتعميم على حالات أخرى [(1)].

البحوث الميدانية في المجالات الأمنية مكلفة للغاية ولا تستطيع الأجهزة الأمنية تمويلها لأنها ليست ذات أولوية من بين الأولويات الأمنية الأخرى، ولهذا فهي في حاجة إلى من يرعاها أساسا من خلال التمويل لكل ممول حكوميا كان أو غيره أغراضه من رعاية البحث الميداني، بما يحد نوع البحث وقد يضع قيودا على الباحث في تصميم وتنفيذ البحث أو استخلاص النتائج أو نشرها.

فمثلا التمويل الأجنبي للبحوث الميدانية في بعض البلدان العربية لزيارتها مرارا سواء على حساب مؤسسات حكومية أو غير حكومية وتلعب على هذا في تمويل البحوث الميدانية في المجالات الأمنية، لابد من الدعم الحكومي لإسهام قطاع الأعمال الخاص الكبير بمسؤوليته تجاه المجتمع في هذه الحالة من تطور المجتمع العربي.

إن جمع وتبويب وإعداد وتحليل البيانات الإحصائية الجنائية ذات النوعية الجيدة هي عملية معقدة تنطوي على تكلفة كبيرة ولذلك فهي في حاجة إلى إدارة فعالة للموارد البشرية والمادية والمالية، فالبرنامج الإحصائي الناجح يجب أن يكون برنامجا موثوقا به ومحايدا وموضوعيا حسب التوقيت مع إعطاء الاعتبار الواجب لمتطلبات محتوى القرارات الأمنية ولتغلب على مشاكل ضعف النظم الإحصائية الجنائية في بعض الدول العربية يمكن الاستعانة بالدليل الذي أعدته الأمم المتحدة لتطوير إحصاءات العدالة الجنائية في الدول الأعضاء [(2)]، للنهوض بالنظم الإحصائية الجنائية بالدول العربية.

كما أن عدم اهتمام بعض القادة الأمنيين بنتائج البحوث الميدانية أو استخدام نتائجها عند إصدار قراراهم وذلك لاعتمادهم على الممارسة الفعلية وترددهم في تبيين نتائج هذه البحوث غير المجربة في الواقع مما يؤدي إلى وجود هوة فاصلة بين مراكز ومعاهد البحوث الاجتماعية والجنائية وبين العديد من القيادات الأمنية صاحبة الاختصاص الأصيل في إصدار القرارات

الأمنية لمتطلبات البحوث الميدانية والعلوم لاجتماعية في المجالات الأمنية ولإنتاجها وقد تم التغلب على هذه الصعوبات في بعض الدول العربية بإدماج القيادات الأمنية في العملية البحثية وذلك باختيار أعضاء في مجالس إدارات ومراكز ومعاهد البحوث الاجتماعية والجنائية أو أعضاء في هيئات البحوث الميدانية وأبعادها وجدوى نتائجها كأهم موجه للقرار الأمني [3].

فالاستنزاف الأمني اليومي للأجهزة الأمنية، بشكل يحول دون مكانة المشاركة بفاعلية في رصد المشكلات الأمنية وإجراء البحوث والدراسات الاجتماعية في المجالات الأمنية، لمواجهتها ترشيدا للعمل الأمني، هذا بالإضافة إلى عدم توفر الكوادر الأمنية المؤهلة علميا لإجراء البحوث الميدانية في مجال العلوم الاجتماعية في المجال الأمني، والقدرة على تحليل نتائجها ويستلزم ذلك إنشاء أقسام أو إدارات متخصصة للدراسات والبحوث داخل الأجهزة الأمنية ودعمها ماليا وماديا وبشريا بكفاءات بحثية مع ضمان استقلالها وبعدها عن ضغوط العمل اليومي للإدارات الأمنية الأخرى.

يخضع الباحثون في مراكز ومعاهد البحوث الاجتماعية والجنائية الخاضعة لتمويل الحكومي لسيطرة البيروقراطية الحكومية بما في ذلك الاستجابة البطيئة وضعف المبادرة وضعف الحافز للأداء الجماعي فضلا عن ضعف التمويل، كما أن تضخم حجم الجهاز الإداري بالنسبة على الجهاز العلمي في بعض هذه المراكز والمعاهد يؤدي إلى نقص الفاعلية والنهوض بهذه المراكز ومعاهد البحوث الاجتماعية الجنائية بالدول العربية ويناقشة فيها مثل هذه الأمور، هذا بالإضافة إلى حاجة الدول العربية إلى قائمة لكي تصبح مراكز ومعاهد تنشئة علمية بجانب أنها أماكن للبحث، فهي تتولى مسؤولية الإعداد العلمي والمهني والأخلاقي الرصين للباحثين من خلال بيئة علمية مهنية فاعلة ولتحقيق ذلك ليس هناك من سبيل لانضمام منظمات عربية مهنية دائمة وفاعلة، لكون المواثيق المهنية إحدى أدواتها العربية، فلم تضع الجمعية الأمريكية لعلم الاجتماع ميثاقا أخلاقيا إلا في عام 1968 وعدلته في عام 1980.

كما تعتبر مراكز ومعاهد البحوث الاجتماعية والجنائية مسؤولة عن توفير الحرية الأكاديمية للباحثين، فيما يتعلق بإجراء بحوثهم من حيث اختيار الموضوع واستخدام المنهج والأدوات وتبني الأطر النظرية ونشر النتائج وتتسم الحرية الأكاديمية عن بقية حقوق الإنسان بأنها حق خاص بجماعة من الأفراد ذات أدوار محددة في الجماعة الأكاديمية ولا ينطبق ذلك على عامة البشر[4]، وهذا معناه ضرورة أن تتيح المؤسسات العلمية قدرا من المرونة للباحث في ممارسة عمله، دون معوقات من قبل النظم الإدارية، وكذلك إتاحة حرية الباحث لمنهج وأسلوب بحث كفيلين بتحقيق أهدافه.

ثانيا: صعوبات متصلة بالإحصاءات الجنائية:

تصدر معظم أجهزة العدالة الجنائية، الشرطة، محاكم السجون، بالدول العربية تقارير سنوية تحت مسميات مختلفة تتضمن مجموعة من الإحصاءات الجنائية ونشرها إدارات خاصة لإحصاء هذه الأجهزة وتستخدم هذه الإحصاءات في اتخاذ القرارات ورسم السياسات الأمنية وإجراء البحوث الميدانية ويواجه الباحث صعوبات في استخدام هذه الإحصاءات الجنائية لأنها قاصرة عن تحديد حجم الجريمة الحقيقي.

لقد أوضحت نتائج مسح للجريمة بالولايات المتحدة الأمريكية أن مجموع ما تسجله الشرطة من جرائم لا يتعدى تلك الجرائم التي ترتكب فعلا ولتغلب على محدودية الإحصاءات الجنائية فقد استخدمت أساليب عدة لتقدير حجم الجريمة الحقيقي في المجتمع والتغلب على مشكلة الأرقام المعتمدة Dark Figures [5] الإحصاءات الجنائية والتي تمثل الإجرام الخفي الذي لا يصل إلى علم الشرطة.

ومن بين هذه الأساليب المستخدمة لتقدير حجم الجريمة في المجتمع "أسلوب الدراسة المسحية لتقدير الجريمة وأساليب التقدير الذاتي أي الدراسة المبنية على الاعتراف الذي يتم فيه سؤال عينة من المواطنين دون ذكر أسمائهم عن الأفعال الإجرامية التي

ارتكبوها خلال فترة محددة ولكنها لم تصل إلى علم الشرطة، هذان الأسلوبان يمثلان محاولات اللجوء إلى مصادر بديلة للإحصاءات الجنائية الرسمية لتقدير حجم الجريمة الحقيقي ويتم حاليا استخدامها وتطوير منهجها في مختلف دول العالم، بجانب محدودية الإحصاءات الجنائية العربية هناك أيضا قصور فيها يتضح عند استخدامها في إجراء الإحصاءات المقارنة بين الدول العربية هذا القصور في الإحصاءات الجنائية ناتج عن اختلاف التعريفات القانونية للسلوك الإجرامي بين الدول العربية واختلاف أساليب التسجيل والقياس لعدم دقتها وانتظامها لفترات زمنية طويلة وللتغلب على الصعوبات الناتجة عن قصور الإحصاءات الجنائية العربية يتم عادة تحليل اتجاهات الجريمة على مدى فترة زمنية معينة في كل بلد على حدا ومقاربته مع اتجاهات الجريمة على مدى فترة زمنية معينة في كل بلد على حدا ومقارنة ذلك مع اتجاهات الجريمة في الدول العربية الأخرى ولذلك تكون المقاربة بين معدلات الجريمة للدول مختلفة خلال فترة زمنية معينة.

يتضح مما سبق انه بالرغم من وجود الجريمة في المجتمع يمكن الجزم بمقياس واقعي وتحديد سببها الحقيقي أو اتجاهاتها في المجتمع وبالتالي يصعب إعداد تقارير أمنية دقيقة عن وضع الجريمة وحالة الأمن في المجتمع من واقع هذه الإحصاءات الجنائية الرسمية وذلك لأسباب عدة منها:

1 . إن ارتفاع معدلات الجريمة المسجلة قد تعكس ارتفاع عدد من الجرائم المبلغ عنها كما قد تعكس ارتفاعها في كفاءة الجهات المسؤولية عن تسجيل الجرائم، مثلما ظهر في المسح الدولي الذي أجرته الأمم المتحدة عن اتجاهات الجريمة في دول العالم(6) ، فإن الدول التي تحتفظ بسجلات دقيقة كانت وذات معدلات جريمة مرتفعة بينما هي من أكثر الدول التي تبدل جهود حثيثة في الكشف عن الجرائم وتسجيلها.

2.هناك الكثير من الجرائم نادرا ما تسجل في سجلات الشرطة مثل الجرائم التي تقع بدون ضحايا خاصة المتعلقة بالفساد كما ان الجرائم الوظيفية كالرشوة يسجل عادة القليل منها خاصة في الكثير من الدول العربية ليست لديها تصنيف قانوني واحد مثل هذه الجرائم، وبهذا فإن نمط الجرائم المسجلة في التقارير الأمنية العربية يميل إلى ما يطلق عليه الجرائم التقليدية ولذاك فإن هناك صعوبة تتمثل في إعطاء وزن واحد لكل نوع من أنواع الجرائم المختلفة في إطار مجموع الجرائم بينما في الواقع نجد أن بعض الجرائم الكثير منها غير مسجل، وتكون أكثر ضرر على المجتمع من جرائم العنف، وهناك دائما مشاكل تعدد التعريفات لأنواع الجرائم بتعدد النظم الجنائية بالدول العربية ولهذا تعرض الإحصاءات الجنائية دائما في صورة عامة دون تفاصيل لما لا يسمح بإجراء الدراسات المقارنة، إلا بعد الفهم الكامل للجوانب الاجتماعية والاقتصادية والتشريعية لكل دولة على حدى.

فهذه الصعوبات تنفردها إحصاءات جنائية دون غيرها من الإحصاءات الاجتماعية وان كان الاعتراف بهذه الصعوبات قائما في المجالات الأمنية فلا يجب أن تقف كعقبة في سبيل إجراء المسوح الخاصة بالجريمة واستخدامها في البحوث الميدانية وربطها بالإحصاءات الموجود في ميادين أخرى(7).

لتقدير اتجاهات الجريمة في المجتمع العربي لابد من توفر إحصاءات اجتماعية وجنائية دقيقة وتفصيلية قابلة للمقارنة ومنتظمة لفترة زمنية طويلة لتحديد التغيير الذي يمكن ان يحدث في نمط الجريمة وأسلوب ارتكابها والسمات الشخصية للمجني والمجني عليه في الظروف والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها إلا أن هناك صعوبات منهجية تظهر عند استخدام الإحصاءات الجنائية الرسمية سواء في الدول العربية أو دول العالم الأخرى يمكن تلخيصها في:

1 . الجرائم المبلغ عنها والتي تتضمنها الإحصاءات الجنائية الرسمية ليست هي تلك الجرائم التي تحدث فعلا في المجتمع.

2 . الإحصاءات الجنائية الرسمية تصمم عادة لخدمة الأغراض إدارية وليست لأغراض البحث الأخصائي الاجتماعي.

3 . كثرة تغيير القوانين وتعديل أساليب جمع البيانات والإحصاءات الجنائية تجعل إجراء دراسات مقارنة لمناطق مختلفة أو أرضية متعاقبة امر مخاطرا فيه إلى حد ما.

4 . عادة ما تظهر في الإحصاءات الجنائية الرسمية هي الجرائم التقليدية التي يعاقب عليها قانون العقوبات في الدول المختلفة ولا تتضمن بالضرورة الجرائم المترتبة على التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تحدث في المجتمع حاليا كالجرائم الاقتصادية وجرائم البيئة وجرائم الحساب الآلي وغيرها من الجرائم المستحدثة.

5 . الإحصاءات الجنائية الرسمية المنشورة لا تسمح بإجراء دراسات على اتجاهات لجريمة مستقبلا تعتمد على التحليل الإحصائي على بيانات تفصيلية سلاسل زمنية إحصائية ممتدة لفترة طويلة من الزمن.

ثالثا: صعوبات متصلة بجمع البيانات:

المشاهدة المضبوطة في المادة الخام للبحث العلمي والبحوث الميدانية في جمع المادة العلمية في مجموعة الأدوات التي يستخدمها الباحث في جميع مراحل بحثه ويشتمل على تقنيات جمع البيانات وتقنيات تحليل ومعالجة المعلومات، لقد شهدت تقنيات ووسائل البحث العلمي في العلوم الاجتماعية تقدما كبيرا في قدرتها الوظيفية نتيجة تطوير التقنية، التكنولوجيا في مجالات جمع وتخزين البيانات والاتصالات والملاحظة والقياس والحساب الآلي.

يعاني البحث الميداني في المجالات الأمنية في الدول العربية حاليا من صعوبات كبيرة نتيجة التحمس إلى جمع بيانات جديدة، حيث نجد بعض الباحثين مدفوعين إلى جمع بيانات من الميدان، يؤجل التفكير في المشاكل التي تتمثل في تحديد معنى ودلالة هذه البيانات إلى المرحلة التي يكون الوقت فيها متأخر جدا لأجراء أي تعديل في تلك البيانات وللتغلب على هذه الصعوبات ينبغي على الباحث أن يلتزم بالأساليب المنهجية عند تصميم أدوات جمع البيانات حسب الغرض من البحث ونوع البيانات التي ستجمع مصدر هذه البيانات والمجال البشري والمكاني والزماني للبحث ولعمل على اختيار أدوات جمع البيانات بتطبيقها على عينة صغيرة منها، ويشترك عادة في جمع البيانات ميدانيا أفراد من غير ذوي الاختصاص يتولون جمع البيانات ومن ثم تتنوع التزامات جامعي البيانات واهتماماتهم ومهاراتهم، كما أنها تتفاوت فيما بينهم وللتغلب على هذا التفاوت يجب النظر إلى أداة جمع البيانات والقائم بتطبيقها على أنهما يكونان معا منظومة واحدة وجامعي البيانات هم جزء لا يتجزأ من أدوات جمع البيانات لابد أن يدربوا على استخدام الكفء لها على أساس تعليمات موحدة[8]، بحيث يكون جمع البيانات في نهاية الأمر، كأن الذي قام بتطبيق أدوات جمع البيانات فرد واحد، على درجة عالية من الكفاءة والاتساق الداخلي.

هناك العديد من الأسباب التي تغري جامعي البيانات في البحوث الميدانية على تغيير الحقائق والمعلومات عند جمع المادة من الميدان ومن بين هذه الأسباب ما يلي:

1 . الرغبة في تلقي المديح من جانب الباحث المشرف على العمل الميداني لكثرة الحالات التي تم استيفاء بيانات أدوات جمع البيانات فيها.

2 . لا يدركون إدراكا كافيا أهمية الإجراءات المقننة لجمع البيانات.

3 . شعورهم بالتعب والملل من جمع المادة وخاصة عندما يكون حجم العينة كبيرا والحالات صعبة.

4 . تصورهم أن الخطأ في حالة واحدة لن يؤثر كثيرا إذا ما أضيفت باقي الحالات الأخرى والمخاطر المترتبة على استخدام جامعي البيانات في البحوث الميدانية في الدول النامية اكبر بكثير منها في الدول المتقدمة وذلك لضعف قيم العمل عموما في هذه الدول ولغلبة الطابع الشخصي على كثير من علاقات العمل فيها وانخفاض الأجر الذي هو آفة العمل في هذه

المجتمعات.

وللتقليل من هذه الأخطار المحتملة في جمع البيانات، بحيث يطبقون أدوات جمع البيانات بطريقة واحدة ويسلكون إزاء المبحوثين سلوكا متماثلا، كما يجب النقيض الشديد لمسؤوليتهم الأخلاقية بما يجعلهم أهلا للثقة في أداء الأعمال المطلوبة منهم على الوجه الأمثل.

يواجه جامعي البيانات في البحوث الميدانية في العلوم الاجتماعية في المجالات الأمنية، مصاعب وعراقيل كثيرة من جانب المبحوثين يحول في بعض الأحيان دون القيام بجمع البيانات على الوجه الأكمل، ومن أبرز هذه الصعوبات، إقناع بعض الأفراد عينة البحث بالتعاون في إجراء البحث أو استكماله أو الامتناع عن الإجابة عن بعض الأسئلة وبمواجهة هذه الصعوبات يجب مراعاة الأساليب المعروفة لتامين الحصول على البيانات كاملة وصحيحة ومنها ما يلي[9]:

. إثارة الوعي لدى المبحوثين عن طريق وسائل الإعلام المختلفة وذلك بتوضيح موضوع البحث وأهميته وضرورة إدلالهم بالمعلومات المطلوبة وإشعارهم بان المعلومات التي يدلون بها مكفولة بالسرية وان إسهامهم الجدي في البحث هو إسهام في عمل علمي جاد.

. اختيار جامعي البيانات من بين الأشخاص الذين تم تدريبهم تدريبا كافيا يمكنهم من الاتصال.

. ويجب العمل عل إلغاء الفروق الفردية بين جامعي البيانات بالوحدات البشرية للبحث وكسب ثقتهم، ذلك لأن أسلوب جمع البيانات والانطباع الذي يعطيه جامع البيانات عن نفسه من العوامل العامة في إثارة الوعي بالبحث وضمان تعاون المبحوثين[10].

. تحديد الأوقات المناسبة لجمع البيانات مع المراعاة في ذلك ظروف عمل ومعيشة المبحوثين وتحديد موعد مع الأشخاص الذي سيتم مقابلتهم كلما أمكن ذلك لضمان وجودهم في الوقت للمقابلة.

. احترام جامعي البيانات لعادات وتقاليد المجتمعات التي يعملون فيها مع احترام تقدير للمبحوثين بما يبعث على طمأنتهم وثقتهم وبالتالي تعاونهم المستمر.

. ضمان سرية المعلومات التي يدلي بها المبحوث مع ضمان صحة ما يقوله جامع البيانات للمبحوثين واحترام والتعهد به.

. تعاني البحوث الميدانية في العلوم الاجتماعية في المجالات الأمنية صعوبات كثيرة نتيجة لعدم تنظيم العمل الميداني وخاصة إذا كان حجم العشية كبيرا وتنتشر وحداتها على مساحة مكانية مترامية الأطراف.

ويتطلب تنظيم العمل الميداني في هذا الحالة ترجمة القرارات التي اتخذت في مراحل التصميم المنهجي للبحث ووسائل إجراءات وخطوات عملية مع تحديد برنامج زمني لانجازها وتقرير ميزانية لها ويراعى عادة في التنظيم العمل الميداني في البحوث الميدانية في العلوم الاجتماعية في المجالات الأمنية ما يلي:

. إعداد دليل العمل الذي يحدد كيفية التصرف في المواقف التي يمكن أن تواجه أثناء التنفيذ الفعلي للبحث.

. إعداد تعليمات جمع البيانات لمساعدة جامعي البيانات على استنفاد بيانات أدوات جمع البيانات المصممة للبحث وتناول هذه التعليمات بصورة واضحة ومبسطة وموجزة فكرة عن الغرض من البحث والتعريف بالمصطلحات المستخدمة وتعليمات على كيفية تحديد العينة واختيارها واختيار البدائل.

. إعداد أدوات جمع البيانات في صورتها النهائية وتوزيعها قبل بدء موعد جمع البيانات.

. اختيار وتدريب جامعي البيانات وذلك من بين الأشخاص الأكفاء ذوي الخبرة في موضوع وعمليات البحث المختلفة.

اختيار مشرفي أكفاء للعمل الميداني لمراقبة عملية جمع البيانات وحل المشكلات التي قد تظهر أثناء العمل الميداني كي يكونوا

ويشكلوا حلقة الاتصال بين جامعي الميدان وهيئة البحث.

رابعا: صعوبات متصلة بتحليل البيانات:

يتوقف على دقة نتائج البحوث الميدانية في المجالات الأمنية وإثراؤها على طرق تحليل البيانات التي يستخدمها الباحث وتتعدد طرق تحليل البيانات ويختلف بعضها عن بعض وكل منها مؤهل للإجابة على نوع معين من الأسئلة دون غيره ودون الدخول في التفاصيل التقنية لطرق تحليل البيانات المتعددة ونكتفي بالإشارة إلى بعض الصعوبات العامة التي يواجهها الباحث في مجال البحوث الميدانية في العلوم الاجتماعية في المجالات الأمنية، لهذا كان من الضروري اهتمام الباحث بمعرفة طرق تحليل البيانات واستخدام اكبر عدد منها، لزيادة قدراته البحثية وضبط خطوات وإجراءات تحليل البيانات لإيجاد الإجابات الملائمة على التساؤلات المطروحة في مجال بحثه.

. تحتاج البحوث الأمنية في المجالات الأمنية في الدول العربية مهما اختلفت طرق التحليل بياناتها إلى مفاهيم وأسس إحصائية وتطبيق لمعادلات إحصائية متقدمة، قد تتجاوز في بعض الأحيان قدرات الباحثين في المجالات الأمنية، لاختلاف خلفياتهم (شرطة قانون، علماء اجتماع، علماء النفس)، وضعف إعدادهم إحصائيا في بعض الأحيان فاستخدام الإحصاء في المجالات الأمنية بأساليبه الحديثة في تحليل البيانات حديثا، فعلى سبيل المثال تخلو كثير من المقررات الدراسية في كليات الشرطة أو قوى الأمن في كثير من الدول العربية من مقررات الإحصاء التحليلي على وجه الخصوص.

ولمواجهة هذه الصعوبات المعرفية على المدى الطويل لابد من اهتمام كليات الشرطة وأقسام علم الاجتماع في الجامعات العربية بزيادة المقررات الإحصائية وخاصة التحليلية منها والاهتمام بالجوانب التطبيقية الإحصائية في المجالات الأمنية وفي مجالات العدالة الجنائية وعلى المدى القصير، فلا مفر من الاستعانة بخبراء في الإحصاء لوضع خطط التحليل الإحصائي المناسب للبحث.

وهناك تقنيات للتحليل الإحصائي للبيانات البحوث الميدانية في المجالات الأمنية أكثر تطورا من التحليل الإحصائي البسيط المفروض، والتي ظهرت بفضل استحداث مجموعات متكاملة من البرامج الإحصائية للحسابات الآلية ويستلزم مثل هذه البرامج التحليلية للحسابات الآلية، فهم الفروض الأساسية لهذه التقنيات مع ضمان توافق برنامج الحساب الآلي مع تصميم البحث وهناك كثير من الصعوبات التي تنشأ نتيجة عدم قيام بعض المدربين الباحثين عبر المدرس باحترام مثل هذه البرامج التحليلية للحسابات الآلية(11):

ولمواجهة هذه الصعوبات لابد للباحث أن يتدرب على خصائص التقنيات البحثية الأساسية وأسلوب التعامل مها والوظائف التي يمكن أن تقوم بها كل تقنية.

وفي الواقع يتم تدريب الباحثين في الدول العربية على التقنيات والأجهزة والمعدات التكنولوجية التي يتعاملون معها أثناء العملية البحثية، ولكن لأسف يتم هذا عن طريق الأعداد النظري والمحاضرات أكثر من التركيز على العلم والمهارات.

يتعرض الباحث في البحوث الميدانية في المجالات الأمنية على صعوبات عدة في تحديد واختيار عينة البحث ولعل أهم هذه الصعوبات غير المنهجية هي إغراءات البعد عن القواعد المنهجية السليمة مثل إغراء صغر حجم العينة، إغراء سهولة التوفير في النفقات وغير ذلك، لهذا يجب الاهتمام بعنصر العينات، من بين عناصر تصميم البحوث الميدانية في المجالات الأمنية وذلك لأن خطورة اختيار العينة تعتبر بالنسبة لسائر خطوات البحث أساسية حيث أن خطا يتسرب إليها من شأنه أن يؤثر على مضمون جميع الخطوات التي تليها مهما كان إتقانها الشكلي كان رقي التحليلات الإحصائية المستخدمة معها.

قائمة المراجع

(1) _ ذوقان عبيدات: البحث العلي، مفهومه، أدواته وأساسياته، دار مجلاوي للنشر والتوزيع، د.ط، 1983، ص105.

(2) _ دليل تطوير إحصاءات العدالة الجنائية السلسلة واو 43 ...، 1987.

(3) _ شاعر معتز: الرؤية الخاصة بإطار التنسيق مع مركز البحوث والعدالة الجنائية في الدول العربية، المركز العربي الأمني للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، 1992، ص25.

(4) _Baoul Wallenberg, Report on the semenar on Acadimic, Freedom insutie of human Rights and humani tarian law aram, lund 9 –11 - march 1992.

(5) _US Department of justice bureau of justice statistic criminal vic tamization in the US Washington, DC, 1986.

(6) _Report on the second nations surveys crime trends operation of criminal justice systems and crime present … united Nation document A 32/ 199 of 22 September 1987.

(7) _ أحمد محسن عبد الحميد، اتجاهات الجريمة في المجتمع العربي، خلال العقد القادم في سلسلة الدراسات الإستراتيجية الأمنية، الرياض، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، 1991، ص92.

(8) _John F. R Uncie , experiencing socail research homewood II, The Dorsey press , 1982.

(9) _ سويف مصطفى، الدلالة الإحصائية لكفاءة العلماء في دول العالم الثالث، ورقة مقدمة في مؤتمر أخلاقيات البحث العلمي الاجتماعي، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، 1994، ص16.

(10) _ Direner Edward et Graudall Rick, Ethics in social et Behavioural research the universitey of chicago, press 1978, P12.

(11) _ أبو عمه عبد الرحمان، الإحاءات الجنائية تقنياتها ومدلولاتها في مكافحة الجريمة، ورقة مقدمة في دورة تدريبية للعاملين في مجال الإحصاء الجنائي، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، 1998، ص28.